

مشهد ميداني

«معارك النفس الطويل» في حلب: عمليات «تمهيدية» للجيش وحلفائه

دشّن الجيش السوري أمس «مرحلة تمهيدية» من معارك استعادة ما خسره سابقاً في المحاور الجنوبية الغربية. جاء ذلك وسط استمرار طرفي المعارك في حشد وترميم الجبهات، استعداداً (على ما يبدو) لاشواط طويلة من القتال

صهيب عنجيني

معارك حلب مستمرة إلى حين. كلّ معطيات الميدان تؤكد أنّ نجاح أحد المحورين في قلب الموازين بين عشية وضحاها لا يبدو أمراً متوقعاً. المؤكّد أيضاً أنّ الجبهات ليست مرشحة للانعطاف نحو انخفاض في حدة الاشتباكات على المدى المنظور. وعلى العكس منذ ذلك، تنحو المعارك منحي يُحسب فيه التقدم التقدّم بعشرات الأمتار، ويكتسب معه كل مبنى أو نقطة تمرکز يضمها أحد الطرفين إلى سيطرته أهمية مؤثرة في المحصلة النهائية. ويمكن القول إنّ هذا المسار ليس غريباً أو مفاجئاً بالنظر إلى مفصلية المعارك،

الطرفان يواصلان الحشد واستقدام الإمدادات وإعادة توزيع القوات

والأهمية الاستثنائية لـ«عاصمة الشمال». ومنذ دقّت المجموعات المسلحة ناقوس الخطر، واستنفرت آلاف «الجهاديين» ومئات «الانغماسيين» سعياً إلى فك «طوق حلب» كان من الواضح أنّ «جيش الفتح» (د-نصرته) و«تركستانه» وبقية اللاتحة يعي جيداً حجم الخطر الذي يتهدده بفعل «الطوق»، وأنّ المعركة باتت معركة وجود. في المقابل لا يبدو الجيش السوري وحلفاؤه في وارد قبول عودة عقارب الميدان إلى ما قبل السابع والعشرين

تحقيق

قدر ممكن من الخسائر. مصدر ميداني سوري أكد لـ«الخبار» أنّ «المعطيات العامة مبشرة، والمبادرة في يد الجيش وحلفائه على كل المحاور». المصدر قال إنّ «جاهزية القوات تامة. سواء في ذلك ما يتعلق بالعديد، أو العناد أو خطوط الإمداد المفتوحة والمؤمنة». في المقابل، واصلت مصادر المجموعات المسلحة الحديث عن دخول مقاتلين جدد إلى ساحة المعركة، ووصول عدد منهم إلى الأحياء الشرقية. واحتفت صفحات ومواقع المعارضة بشريط مصوّر يظهر فيه السعودي عبد الله المحيسني (عزّاب «جيش الفتح») داخل تلك الأحياء. وزعم المحيسني في الشريط المذكور أنه دخل رفقة ألف «انغماسي» وتوعد بأن «المعركة لم تبدأ بعد، وفكّ الحصار هو البداية»، وأنّ «نتيجة المعركة المقبلة ستكون

بالسيطرة الميدانية وتوسيع هامش الأمان حوله، بعدما أفلح أخيراً في سدّ «ثغرة الراموسة» بالنار. فيما يعمل «الحزب الإسلامي التركستاني» و«جبهة فتح الشام/النصرة» وحلفاؤهم على تحقيق تقدّم إضافي نحو الأحياء الغربية، سعياً إلى جعل استغلال «الثغرة» أمراً متاحاً، والعمل على توسيعها وتحويلها إلى ممز دائم. وبدأ لافتاً أنّ طرفي المعارك يواصلان الحشد واستقدام الإمدادات، وإعادة توزيع القوات وكل ما تستلزمه المعارك من استعدادات على وقع نيران الوسائط بمختلف صنوفها، ومن دون أن تنخفض حدة المواجهات. ويندرج ذلك في خانة حرص كل من الطرفين على عدم السماح للطرف الآخر بالتقاط الأنفاس، واستنزافه بأكثر

تنحو المعارك منحي يُحسب فيه التقدم بعشرات الأمتار (الاناضود)



أن تلقي خطبة في ساحة سعد الله الجابري (وسط حلب)». ويندرج شريط المحيسني بما اشتمل عليه من مبالغات في خانة «الحرب النفسية» التي عادت بدءاً من أمس لتشهد نشاطاً ملحوظاً تجلّى في زيادة جرعة «البروباغندا» الإعلامية المبتوثة سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم ممّا تؤكد معلومات متقاطعة حصلت عليها «الخبار» من مصادر عدّة عن دخول عدد من المقاتلين وكميات من الذخيرة إلى أحياء حلب الشرقية فور نجاح «جيش الفتح» في إحداث «ثغرة الراموسة»، غير أنّ المؤكّد وفقاً للمعلومات أنّ عدد الداخلين «لم يتجاوز العشرات». وأمس دشّن الجيش السوري عمليات متزامنة في معظم نقاط الاشتباك الممتدّة على طول جبهة الجنوب الغربي استبقت بتمهيد نارٍ مكثف. وحققت القوات تقدماً طفيفاً على بعض المحاور، ولا سيّما محور مشروع «1070» (شقّة) المتاخم لحي الحمدانية المترامي الأطراف، إضافة إلى بعض النقاط في محيط الكليات، وكان سكّان حي الحمدانية قد عايشوا يوماً جديداً من الأيام الدامية، إثر إمتار المجموعات المسلحة الحيّ بعشرات القذائف الصاروخية. واستهدف عدد من القذائف سوق الهال المركزي، الذي اتخذ أمس قراراً بنقله خارج الحي. السجلات السياسية بدورها لم تتخلف عن مواكبة سخونة المشهد الحلبّي، وتركزت في الدرجة الأولى حول مقترح تهدئة «الساعات الثلاث يومياً» الروسي. ومن الملاحظ في هذا الإطار أنّ الطرف الرئيس المقابل لموسكو في السجال المفتوح لم يكن الولايات المتحدة، أو إنّها من حلفائها بل تصدّت لهذه المهمة في الدرجة الأولى منظمة الأمم المتحدة. وقال المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في مؤتمر صحافي عقده أمس إنّ «الساعات الثلاث غير كافية، ونحتاج إلى 48 ساعة».

تعرضت «تكاسي» دمشق: «الأول شرط... آخرته سلامة»

دمشق - لامي علي

أرقام غير منطقية يطلبها سائقو سيارات الأجرة في دمشق، لقاء نقل من اختار ركوب «التكاسي»، رفاهية أو ضرورة. ومع انطلاق السيارة في بداية أية رحلة، يبدأ «جدل بينظي» حول الأجرة المطلوبة، ينتهي غالباً بحصول السائق على ما يريد، فهنا هو الأقوى، لتبقى التعرّفة الحكومية الجديدة التي «تنصف» الطرفين «لصاغة على زجاج». أغلب سائقي «التكاسي» يشكون من التعرّفة الجديدة، ويرون أنها غير منصفة لهم. يرى أبو جهاد، الذي يعمل في هذه المهنة منذ 26 عاماً، أنّ «الزيادة التي طرحتها المحافظة لا تتناسب مع غلاء أسعار كل شيء يخص التكاسي»، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن يكون رفع الأجرة اعتماداً على سعر البنزين فقط، حيث «هناك أسعار قطع التبدل والزيت والإصلاح وغير ذلك، وكلها ازداد

سعرها، والتعرّفة الحالية ما يتوفى معنا». الخلاف الدائم على الأجور يقلل من مستخدمي «التكاسي»، ويقول أحد قاطني مدينة دمشق إنه لا يستخدم سيارات الأجرة إلا في الحالات الضرورية جداً، ويرى أنّ «اختيار وسيلة النقل تلك، يعرضك في هذه الأيام للاستغلال من قبل السائقين الذين لا يشبعون ولا يقنعون». في المقابل، ينتقد جميل عطايا، الذي يعمل سائق «تكاسي» إلى جانب عمله «الأساسي»، إجبار السائقين على شراء لصاغة التعرّفة الجديدة التي «لا يمكن تطبيقها»، موضحاً أنه «غالباً ما يكون الاتفاق بينه وبين الزبون قبل بدء المشوار بغض النظر عن الرقم الذي يظهره العداد على مبدأ: الأوله شرط... آخرته سلامة». ويشرح أنّ هذا يجعل العمل قليلاً والمردود ضعيفاً، ويبقى الكثير من الوقت خلال اليوم من دون أي طلبات توصيل، ما

يجعله يفكر في البحث عن عمل آخر يجني منه «على حسب ساعات العمل». أما أبو عبود -المخضرم في هذه المهنة- فيشكو صعوبة إقناع الزبون برقم أكبر مما حددته التعرّفة، في ظل احتمال «الحصول على مخالفة» في حال عدم تشغيل العداد، موضحاً أنّ الحل الوحيد هو مجادلة الزبون حتى الحصول على «أجرة معقولة».

أصبحت تدفع للسائق ما يطلب وتغادر بهدوء

ويطالب بوجود اتحاد للسائقين السوريين «يضمن لهم حقوقهم ويدافع عنهم في مواجهة مثل هذه المشاكل». أما «الزبائن» فشكواهم تتلخص وفق ميرا، التي تستخدم «التكاسي» يومياً في الذهاب إلى عملها، بتفاوت السعر الذي يطلبه السائقون بين يوم وآخر، مستخدمين الحجج ذاتها: ازدحام وحواجز، إضافة إلى عدم التزام أغلب السائقين تشغيل العداد، أو إهمال التعرّفة التي يحسبها، موضحة أنها بيّست من النقاش اليومي مع السائقين وأصبحت «تدفع ما يطلب وتغادر بهدوء». على المستوى الحكومي، يوضح مصدر في إدارة فرع مرور دمشق، رفض التصريح عن اسمه، أنّ الفوضى التي حصلت في أجور «التكاسي» وعدم التزام التعرّفة «كانت فقط خلال الخمسة أيام التي تلت ارتفاع سعر المحروقات الأخير وعدم إصدار التعرّفة الجديدة من

قبل محافظة دمشق»، مضيفاً أنه «بعد إصدار التعرّفة الجديدة التي ألزم فيها جميع السائقين، أصبحت آلية الضبط واضحة، ويتم مخالفة أي تاكسي لم تعلن التعرّفة من خلال اللصاغة الخاصة بالأجرة»، مشيراً إلى أنه خلال ثمانية أيام سُجّل 2875 مخالفة عدم إعلان تعرّفة». ويشير المصدر إلى وجود دوريات شرطة تقوم بجولات يومية في مناطق دمشق، للتأكد من التزام السائقين تشغيل العداد والعمل به، حيث «توقّف سيارات الأجرة عشوائياً ويُنظر إلى العداد ويُسأل الزبون عن المكان الذي انطلق منه بالتاكسي، وبعد تقدير المسافة التي يجب أن تتطابق مع الرقم الظاهر، تُضبط مخالفة للسائق إن كان يتلاعب بالعداد، أو إن قدم الزبون شكوى ضده بأنه طلب أجرة أكثر من التعرّفة الموجودة»، مضيفاً أنّ معدل المخالفات اليومي «يرواح بين 25 - 30 مخالفة».